ISSN: 2352-9806 مجلة الحقوق والعلوم السياسية جامعة خنشلة EISSN: 2588-2309
المجلد08/العدد 02/السنة 2021/ص ص 617-626

الأمن الإنساني كمقاربة أمنية أممية بديلة لاحتواء التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي

The Humain Security as an Alternative UN Security Approach to Containing Security Threats in the Sahel

عمار بـالة*

جامعة عباس لغرور- خنشلة-

amarbala2009@yahoo.

تاريخ الإيداع:2021/04/23 تاريخ المراجعة:2021/06/17 تاريخ القبول:2021/06/20

ملخص :

تعاني منطقة الساحل الافريقي من انكشاف أمني يتجلى في بروز أنماط جديدة من التهديدات والتحديات التي تتجاوز حدود "الدولة"، وغير عسكرية في أغلبها مثل: انتشار الفقر والأوبئة، الجريمة المنظمة، تهريب المخدرات، الإرهاب الدولي، فشل الدول...والملاحظ أنها تهديدات ترتبط وبصورة مباشرة بأمن الفرد، مما يجعلها مهددة لما يسمى بالأمن الإنساني في المنطقة، كمقاربة "أممية" دخلت حقل الدراسات الامنية بقوة منذ 1994 وهو ما يجعلنا أمام إشكالية ملاءمة هذه المقاربة لاحتواء التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي.

الكلمات المفتاحية: الساحل الافريقي؛ التهديدات الامنية؛ الأمن الانساني .

Abstract:

Africa's Sahel suffers from a security vulnerability, which manifested in an emergence new patterns of "supranational" threats non military in general, and linked directly to the individual security, thus it will be threaten the so-called human security in the region, as a « UN » secutity approach.

Keywords : Sahel region; Security threats ; Human Security.

* المُؤلف المُراسِل.

www.manaraa.com

مقدمة:

يقف مفهوم الأمن كإحدى المفاهيم التي ترتبط أساسا بمفهوم المخاطر والتهديدات، في وجه تحديات عديدة شهدت تحولات في "بنيتها" وانتقل مفهومها من تهديدات تقليدية –عسكرية – بالأساس، إلى تهديدات أمنية جديدة "فوق قومية"، وهو ما أدخله في سجال نظري كبير ساهمت في تغذيته مدرسة **كوبنهاغن** التي عملت على توسيع هذا المفهوم إلى أبعاد لم يكن ينطوي عليها من قبل. ليأخذ" الأمن الإنساني" بعدا تطبيقيا بعيدا عن الأطر النظرية البحتة ،كمقاربة تجعل من الفرد وحدة للتحليل بدل الدولة، وبفضل يعود إلى منظمة الأمم المتحدة.

فمنطقة الساحل الإفريقي تعاني من انكشاف أمني يتمظهر في بروز أنماط جديدة من التهديدات والتحديات التي تتجاوز حدود "الدولة"، وغير عسكرية في أغلبها مثل: انتشار الفقر والأوبئة، الجريمة المنظمة، تهريب المخدرات، الإرهاب الدولي، فشل الدول...والملاحظ أنها تهديدات ترتبط وبصورة مباشرة بأمن الفرد، مما يجعلها مهددة لما يسمى بالأمن الإنساني في المنطقة، وهو مفهوم دخل بقوة في حقل الدراسات الأمنية الموسعة وفي الاهتمامات الدولية وتعميم استخدامه، متجاوزا بذلك المنظور التقليدي الواقعي، وذلك ابتداء من سنة 1994 عبر تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وعلى هذا الأساس نطرح **الإشكالية** التالية:

إلى أي مدى يمكن اعتبار مقاربة الأمن الإنساني البديل الأنسب لاحتواء التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي ؟

أولا: الخصوصية الجيوسياسية لمنطقة الساحل الإفريقي كمركب أمن إقليمي فرعي:

من خلال دراسته المراجعة لمفهوم الأمن، يقترح **باري بوزان** بعدا مهما ضمن مساهماته لدراسة الأمن الإقليمي(Regional Security)، وهو التصور الذي قد يبدو مفهوما لدى البعض إلا أنه لم يدرس بشكل كاف قبل بوزان. وعلى هذا الأساس فإن إقليمية الأمن حسب بوزان هي خاصية جوهرية تستند على الاعتقاد بان الأمن "ظاهرة علائقية" (Relational phenomenon)، ولأن الأمن علائقي فلا يمكن تحقيق الأمن القومي لأية دولة دون فهم الخط الدولي لاعتماد الأمن المتبادل (Security Interdependence)، غير القابل للتجزئة[1].

لتحليل مسألة الأمن الإقليمي يرى بوزان بأن العلاقات بين الدول يمكن أن تؤسس شبكة واسعة من الصداقات والتحالفات مع تلك التي تشعر بالخوف، وبالنسبة له فإن مفاهيم الصداقة والعداوة لا يمكن إرجاعها فقط إلى توازن القوى Balance of power، لان القضايا التي يمكن أن تؤثر على علاقات الصداقة/ العداوة بين الدول قد تكون مرتبطة بالاديولوجية الاثنية والخلفيات التاريخية.[2]

(1) Mariane Stone, « Security According to Buzan: a comprehensive security analysis, http://geast.msh-paris.fr/paf/security-for-buzan-mp3.pdf.

(2) Barry buzan and Ole weaver, Regions and powers: the structure of int relation, UK, Kambridge, University press, 2003, p 45.

www.manaraa.com

إن تحليل **بوزان** لمتلازمة صداقة/ عداوة يقود إلى فهم اقتراحه لمقترب مركب الأمن (Security complex)، كنموذج لفوضوية مصغرة، حيث يعرفه على انه: "مجموعة من الدول، ترتبط مخاوفها أو هواجسها الأمنية ارتباطا وثيقا فيما بينها، مما يجعل من غير الممكن النظر واقعيا لأمن دولة ما بمعزل عن أمون الدول الأخرى"[1].

ويشتمل مركب الأمن على الاعتماد المتبادل في مجال التنافس (Revalry)، مثله مثل المصالح المشتركة، أما العامل الأساسي في تعريف مركب الأمن فهو عادة المستوى العالي من التهديد/ الخوف الذي يشعر به بشكل متبادل بين دولتين أو أكثر، وعليه فإن هذا المقترب يمكن أن يكون الإطار الأنسب لمناقشة القضايا العالقة في أي منطقة من العالم[2].

إن الميزة الرئيسية لمركب الأمن الإقليمي حسب **بوزان** هي أنه يتأثر غالبا بالعوامل التاريخية من العداوات طويلة المدى (اليونان والأتراك، العرب والفرس، الخمير الحمر والفيتناميين..) أو بالالتقاء الثقافي والحضاري (العرب والأوروبيين، شمال وجنوب آسيا ودول أمريكا الجنوبية). كما يلعب القرب الجغرافي دورا حاسما في تقوية التفاعلات الأمنية إلي تتجلى –بشكل كبير- في القطاعات العسكرية، السياسية، الاجتماعية والبيئية[3].

أن البنية الجوهرية لمركب الأمن الإقليمي ترتكز على أربع متغيرات هي:

1/ الحدود (Boundaries): التي تميز مركب الأمن الإقليمي عما جاوره.

2/ البنية الفوضوية (Anarchy Structure): التي تعني بأن مركب الأمن الإقليمي يجب أن يتكون من وحدتين مستقلتين فما فوق.

3/ الاستقطاب (Polarity): الذي يغطي توزيع القوى بين الوحدات.

4/ البناء الاجتماعي (Social Construction): الذي يحدد أنماط الصداقة والعداء بين الوحدات.

من هذا المنطلق واعتمادا على أبرز الدراسات الخاصة بالنظم الإقليمية حدد بوزان مجموعة من مركبات الأمن وهي: أمريكا الجنوبية، الشرق الأوسط(من المغرب إلى باكستان شرقا ومن سوريا إلى الصومال جنوبا)، إفريقيا الجنوبية، جنوب آسيا، وأخيرا جنوب شرقي آسيا وهي كيانات جغرافية.

لم يميز بوزان منطقة الساحل الإفريقي كمركب امن إقليمي مستقل له خصوصيته الأمنية، ولكنه أدرجه ضمن ما يسمى بدول إفريقيا جنوب الصحراء التي يشكل الساحل جزء منها، وهو مركب يعرف ضعفا كبيرا يرجع إلى وضع "دولة" ما بعد الاستعمار الأوروبي للمنطقة، وهو ما احدث شرخا كبيرا في دينامكية تفاعلاته الأمنية التي أصبحت عرضة لانكشافات أمنية خلفها "فشل الدولة" (failed State) [4].

جغرافيا، يعتبر الساحل الإفريقي منطقة شبه جافة تقع بين الصحراء الكبرى في الشمال والسافانا في الجنوب، ويمتد غربا من السينيغال عبر موريتانيا، مالي، بوركينافاسو، النيجر، شمال نيجيريا، تشاد، السودان حتى إثيوبيا

---

[1] عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر، المكتبة العصرية، 2005، ص 21.

[2] Mariane Stone, Op. cit.

[3] Barry buzan and Ole weaver, Op.Cit, p 45.

[4] Ibid, p 53.

www.manaraa.com

شرقا. وفي الغالب يستعمل مصطلح الساحل الإفريقي للدلالة على الدول الثمانية التي تنزوي تحت تجمع "اللجنة ما بين الدول لمكافحة الجفاف (CILSS).[1]

تتوسط منطقة الساحل كل من شمال القارة الإفريقية الذي يضم كل من الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا ومصر وهي كلها دول متوسطية مشكلة –حسب بوزان- مركبا امنيا فرعيا يعرف بمركب الأمن المغاربي، وما يعرف بدول جنوب الصحراء التي يربط بوزان ديناميات الأمن فيها بالضعف والفشل.[2]

لقد خضعت منطقة الساحل الإفريقي للعديد من التجاذبات التي أفرزت صراعا غير معلن بين القوى الكبرى وعلى رأسها فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، على ثروات المنطقة الحيوية من بترول واورانيوم ومعادن أخرى ثمينة. ورغم أسبقية التواجد العسكري والأمني الفرنسي في المنطقة بفضل السياسة الفرنسية- الإفريقية التي أرساها **ديغول** ثم **جورج بومبيدو**، فإن باريس بدأت تفقد خلال التسعينيات مصالحها على خلفية التموقع الأمريكي الذي وظف نظرية التموقع الأمريكي الذي وظف نظرية ملئ الفراغ ل **كروكر**، لضمان تواجد اكبر في مناطق النفوذ التقليدية.

وازداد اهتمام الولايات المتحدة بالساحل مع توظيف نظريات مثل الحروب اللا متوازية من قبل الجنرال **ويسلي كلارك**، والحروب ذات النطاق المحدود والقبلية الجديدة **لجوزيف ناي**، لتفسير الصراعات الجديدة على أساس أنها صراعات بين أطراف أقل حجما من الدول بأدوات تقليدية.[3] وهو ما يحيل على ضرورة توضيح طبيعة التهديدات الأمنية التي تشهدها المنطقة.

ثانيا: طبيعة التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي:

تعاني منطقة الساحل الإفريقي من انكشاف امني جعلها عرضة محل أطماع ومحاولات استقطاب واحتواء القوى الكبرى، بالنظر لأهمية المنطقة استراتيجيا باعتبارها حلقة وصل ومنطقة عبور بين جنوب القارة الإفريقية وشمالها المطل على البحر الأبيض المتوسط. وهو انكشاف ساهمت في بلورته جملة من التهديدات الأمنية التي تعرف بال"النزاعات اللا تماثلية" أو حروب الجيل الرابع، وهو مفهوم أسقط التصورات والمنطلقات النظرية التقليدية التي نظر لها **كلاوزوفيتش** (Clauseuwitz)، مما عنى – آليا- تغييرا في مفهوم الحرب كما عرفها **كلاوزوفيتش** على أنها " امتداد للسياسة بوسائل أخرى بين فواعل دولية من نفس الطبيعة "دول قومية"[4].

---

[1] ظريف شاكر، **البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الافريقية: التحديات والرهانات**، مذكرة لنيل شهادة الماجستي في العلوم السياسية، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، السنة الجامعية 2008-2009، ص 39.

[2] Barry Buzan and Ole Weaver, Op.Cit, p 219.

[3] حفيظ صواليلي، الساحل الفاريقي يستقطب أطماع ويرسم استراتيجيات الغرب الامنية"، **جريدة الخبر الجزائرية**، الأحد 21 مارس 2010، العدد 3600، ص 04.

[4] "Guerre asymétrique et droit international , www.admin.ch/ch/f/ff/2007/5301.pdf

www.manaraa.com

غير أن النزاعات اللا تماثلية في منطقة الساحل الإفريقي تتأتى عموما من استخدام "الدولة" لوسائل عسكرية على درجة عالية من التطور ضد جماعات متطرفة أو حركات تمرد تحارب ضدها، كما أن اغلب هذه النزاعات/التهديدات هي ذات طبيعة عابر للقارات /فوق قومية.[1]

تشهد منطقة الساحل عددا من "الحركات الأزموية" التي خلفت حالات متعددة من الاضطرابات الأمنية لا تقتصر فقط على اختطاف الرهائن أو بعض العمليات الإرهابية بقدر ما ترتبط هذه الأخيرة بالجريمة المنظمة، المتاجرة بالمخدرات والأسلحة. وبالنظر إلى أن هذه الدول - المنتمية جغرافيا لمنطقة الساحل- هي دول هشة على مستوى البناء السياسي وضعيفة التنمية على المستوى الاقتصادي ومنعدمة التجانس على المستوى الاجتماعي، ما يجعل قدرتها على التعامل مع هذه الأخطار المتنامية أمرا صعبا خاصة في ظل تنامي الأطماع الاقتصادية والطاقوية، وكذا الحسابات الجيو استراتيجية للدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.[2]

ويمكن توضيح الطبيعة اللا تماثلية للتهديدات الأمنية في منطقة الساحل باعتبارها ناتجة عن نشاط حركات التمرد شمالي مالي والنيجر، وهي حركات استمدت وجودها من تواجد اللاجئين الذي يسبب مشاكل أمنية في البلدان المستقبلة ، وعلى اعتبار أنهم عادة ما يلجؤون إلى تشكيل منظمات مسلحة تقوم بعمليات عسكرية انطلاقا من تراب البلد المستقبل، كما أن تواجد الآلاف منهم يجلب عادة اهتمام المعونة الدولية، وهذا ما حدث تقريبا في أقصى الجنوب الجزائري في بداية العقد الماضي، حيث عرفت المنطقة جراء تواجد أعداد كبيرة من اللاجئين والمهاجرين السريين عمليات تهريب تجارة المخدرات وكذا تسجيل سلسلة من الاعتداءات على مواطنين جزائريين... وقد أحصت الصحافة الجزائرية في مدينة تامنراست الحدودية، تواجد ما يقارب أربعين جنسية افريقية، ونسبت بعض هذه العمليات المختلفة إلى عناصر من حركة أزواد (الطوارق) وهم لاجئون من الطوارق الماليين والنيجريين، استقروا في الجنوب الجزائري وشكلوا بالتعاون مع أفراد من قبائلهم لم تغادر بلدانها مجموعات مسلحة تشن عمليات عسكرية ضد القات المالية والنيجرية التي تواجه حركات التمرد شمال مالي ونيجر.[3]

وبالرجوع إلى أزمة الطوارق في المنطقة وأسباب ظهور حركات التمرد فيها، فإنها تعد من أقدم وأعقد التحديات التي تواجه الأمن القومي الجزائري بل ويعتبر حضورها ضمن الشواغل الأمنية الجزائرية منذ زمن قديم مقارنة بمشكلات وتهديدات دوائر إستراتيجية أخرى. وتعد أزمة الطوارق مورثا استعماريا ملغما يرجع تاريخه إلى استقلال كل من ليبيا 1951، والنيجر 1960، ومالي 1960، وبوركينافاسو1960 والجزائر1962، عندما وجدت القبائل الطوارقية المتمركزة في الصحراء الكبرى نفسها مشتتة بين هذه الدول ذات السيادة، والتي اتفقت على احترام مبدأ "عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار" المنصوص عليه في ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1963. ومعلوم أن التقسيمات الجغرافية للصحراء التي تمت بالاتفاق بين فرنسا، التي كان أكبر جزء من الصحراء تابعا لها، ولإسبانيا

---

(1) Ibid.

(2)- عزيز طواهر، "فشل الهجوم الفرنسي يؤكد جدوى التدخلات الاجنبية في الساحل"،
http://www.djazairess.com/alahrar/17930

(3) - نفس المرجع السابق.

www.manaraa.com

وإيطاليا تم تقطيعها بشكل اعتباطي لم يراع الحدود الأنثروبولوجية (العرقية والدينية) للمجتمعات الإفريقية والقبائل الصحراوية (الطوارق فيما يخص حالة الجزائر) [1]

في ظل هذا الواقع، انقسم الطوارق في رؤيتهم إلى موقفين: موقف رافض لواقعهم المقسم ويطالب بتكوين دولة طوارقية في الصحراء الكبرى، وموقف مؤيد للبقاء تحت سيادة الدول المستقلة شريطة التمتع بالحرية في التنقل والحكم والإدارة الذاتية، حتى وإن كان أغلب الطوارق في الأصل لا يعترفون بفكرة الحدود ولا بتحديد مجال جغرافي لتنقلاتهم التي تتساير مع التقلبات المناخية. ومنذ ذلك الوقت وعلاقات الطوارق مع الأنظمة المتعاقبة على الدول التي يتواجدون فيها يسودها التوتر سيما دوليتي مالي والنيجر اللتان مارستا تهميشا وقمعا ضد سكان شمال كل منهما خلال عشرية الثمانينيات من القرن الماضي مما أجبر الطوارق على الهجرة إلى الجزائر وليبيا وعلى حمل السلاح في وجه جيوش النيجر ومالي للمطالبة بحقوقهم.[2]

وكنتاج للموقف الأخير، ظهرت مجموعة من حركات **الأزواد** تسمي نفسها تحريرية تمردت على سلطة الحكومات المركزية لمالي والنيجر وقادت خلافاتها معها وتحركاتها ضدها إلى تنامي موجات اللاجئين والمهاجرين السريين نحو الجزائر، وفضلا عن التبعات الإنسانية والمشكلات الأمنية (تهريب، تجارة مخدرات، اعتداءات على مواطنين جزائريين وغيرها) التي أفرزها وجود هؤلاء اللاجئين والمهاجرين في صحراء الجزائر ومدنها الجنوبية واستخدامهم كمناطق انكفاء إستراتيجي وانسحاب في حال ملاحقات من طرف القوات النظامية النيجرية أو المالية. ولا تستبعد بعض التقارير أن تكون العمليات المسلحة التي قاموا بها ضد بلدانهم الأصلية (وبتحديد ضد ثكنتين عسكريتين للجيش المالي في كيدال) انطلقت من الأراضي الجزائرية وبالتعاون مع أفراد قبائلهم الذين لم يغادروا مواطنهم في مطلع تسعينيات القرن المنصرم أو حتى سنة 2006. وقد قادت هذه العمليات إلى توتر إقليمي بين البلد المستقبل (الجزائر) والبلدان الأصلية للاجئين (مالي والنيجر) كادت أن تؤدي إلى انفلات الوضع الأمني هناك وإلى فتح جبهة جنوبية للقتال بالنسبة للجزائر كانت في غنى عنها بحكم تكريسها لجهدها الأمني والعسكري في شمال البلاد الذي كان يعاني من الألفية المنقضية.[3]

بعيدا عن الخوض في استراتيجيات الفاعلين لاحتواء التهديدات الأمنية في المنطقة تماشيا مع تأمين مصالحها فيها، فإن ما يوضح لا تماثلية التهديدات الأمنية في الساحل هو نزوع كل فاعل إلى تبني توجهات معينة لمواجهة حركات تمرد توصف "بالإرهابية" وهي حركات تفتقر إلى الحيز الجغرافي المحدود وكذا توزع اذرعها على تراب عدة دول في المنطقة. فبين العقيدة الأمنية الجزائرية القائمة بالأساس على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول "مالي ونيجر"، والإستراتيجية الفرنسية المستندة أساسا على التدخل العسكري، يقع الموقف الأمريكي على الوسط من ذلك حيث ازداد الاهتمام الأمريكي بمنطقة الساحل مع إعلان الجماعة السلفية للدعوة والقتال التحاقها بتنظيم القاعدة، وذلك بتفعيل آليات للتعاون الأمني والاستخباراتي وتشكيل مبادرة برنامج الدعم العسكري "**بان الساحل**" ابتداء من

---

[1] بوحنية قوي، " استراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل"،
studies.aljazeera.net/.../06/20126310429208904.htm

[2] نفس المرجع السابق.

[3] نفس المرجع السابق.

www.manaraa.com

جانفي 2004 الذي جمع هيئات الأركان لدول المغرب العربي ودول الساحل بمقر القيادة الأوروبية للجيش الأمريكي. ويتضح من خلال هذه المبادرة أن منطقة الساحل أضحت ضمن نطاق ما يعرف بالقوس الأمني للقيادة العسكرية المركزية الأمريكية "**سانتكوم**" على اعتبار أن أي توتر عال يمكن أن يهدد مصالح الغرب في المنطقة، وهو ما دفع واشنطن إلى دعم هذه الدول باقتراح تشكيل قيادة عسكرية افريقية "**أفريكوم**" وإقامة قاعدة للتدخل السريع مدعمة بقوات الصفوة "دلتا" جيبوتي، فضلا عن تقديم الدعم المالي لبرنامج "**بان ساحل**" لتقويض نشاط القاعدة المتنامي، وتعيين مسؤول خاص ممثلا في العقيد **فيكتور نيلسون** بكتابة الدولة مشرفا على البرنامج.[1]

ثالثا: المقاربة الأممية للأمن الانساني ومدى ملاءمتها لاحتواء التهديدات الأمنية في منطقة الساحل:

تتجاوز التحديات التي يواجهها الأمن الإنساني في منطقة الساحل حدود الدول، وتمتد من أقصى الساحل والصحراء إلى أقصاه، ومن هنا لا يمكن أن تكون مواجهتها ومعالجتها إلا بتعاون إقليمي وعالمي على مستوى الدول والشعوب، يمتد إلى التعاون مع التجمعات الإقليمية المحاذية،هنا تتجلى المقاربة الأممية المخاطبة للتهديدات الأمنية في منطقة الساحل القائمة على تطوير نظام الحوكمة والشفافية والمساءلة، وثقافة سيادة القانون والمؤسسات المنتخبة وتقوية الوجود الإداري للدولة وبناء القدرات في المجال القضائي.

فتح اهتمام الأمم المتحدة بالمنطقة أملا كبيرا في تجاوز التهديدات الأمنية الإنسانية. ومن هنا طلب مجلس الأمن من الأمين العام للأمم المتحدة في قراره رقم 2056 (يوليو/تموز 2012) بلورة إستراتيجية مندمجة للمنطقة تتضمن أبعاد الأمن والحكامة والتنمية وحقوق الإنسان والقضايا الإنسانية [2].

كما عقد مجلس الأمن في 10 ديسمبر/كانون الأول 2012 اجتماعا وزاريا خاصا بالساحل والصحراء، برئاسة المملكة المغربية، صدر عنه بيان رئاسي يدعو إلى اعتماد مقاربة مندمجة ومنسقة حول الأزمة متعددة الأبعاد في المنطقة.وفي يونيو/حزيران 2013 قدم رومانو برودي الممثل الخاص للأمين العام في منطقة الساحل إلى مجلس الأمن إستراتيجية مندمجة حول الساحل تتضمن مستويات التدخل المختلفة السياسية والتنموية والأمنية، وتعبئة موارد دعم من جهات إقليمية ودولية .

واعتمدت الإستراتيجية ثلاث دعامات أساسية هي:

أولا: تعزيز الحكامة (الحوكمة) الفعالة غير الإقصائية في شتى أنحاء المنطقة،

ثانيا: تمكين آليات الأمن الوطنية والإقليمية من التصدي للتهديدات العابرة للحدود،

ثالثا: تكامل الخطط والتدخلات الإنسانية والإنمائية من أجل بناء القدرة على التحمل في الأجل الطويل. وحدد في كل غاية إستراتيجية عددا من الأهداف والإجراءات، بما مجموعه 75 إجراء .[3]

---

[1] نفس المرجع السابق.

[2] ساحل مخلوف،"الساحل الإفريقي الأزمة المعقدة "،
http://manifest.univ-ouargla.dz/index.php/seminaires/archive/facult%C3%A9-de-droit-et-des-sciences-politiques/-

[3] سعد الدين العثماني، " منطقة الساحل والصحراء....التحديات والافاق المستقبلية" :
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2014/2/1/

www.manaraa.com

برز مفهوم الأمن الإنساني في النصف الثاني من العقد الماضي كنتيجة لجملة من التحولات العالمية خاصة انتشار الصراعات المحلية (داخل الدول) وما نتج عنها من ضحايا في صفوف المدنيين، ولعولمة بعض المشاكل (البيئة، الأوبئة ،الفقر...) فالعالم يواجه منذ سنوات أنماطا جديدة من التهديدات والتحديات تتجاوز إطار الدولة، وغير عسكرية في أغلبها كما أسلفنا سابقا- حتى وان مست الجانب العسكري فإنه يتعذر مواجهتها بالأدوات العسكرية- ، وهي أنماط جديدة من التهديدات عالجها تقرير التنمية البشرية لعام 1994 الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة والذي يعتبر أول من نظر لمفهوم الأمن الإنساني وأدخله بالتالي وبقوة في الدراسات الأمنية الموسعة وفي الاهتمامات الدولية وتعميم استخدامه متجاوزا بذلك المنظور التقليدي (الواقعي). ويعد هذا التقرير مرجعية مفهومية في هذا المجال.[1]

وقد حدد تقرير التنمية البشرية المذكور أربعة خصائص أساسية للأمن الإنساني هي:

1/ الأمن الإنساني شامل عالمي، فهو حق للإنسان في كل مكان.

2/مكونات الأمن الإنساني متكاملة يتوقف كل منها على الآخر.

3/ الأمن الإنساني ممكن من خلال الوقاية المبكرة وهي أسهل من التدخل اللاحق.

4/ الأمن الإنساني محوره الإنسان، ويتعلق بنوعية حياة الناس في كل مكان.

وقد حدد التقرير مكونات الأمن الإنساني في شقين ، **الأول:** هو الحرية من الحاجة **والثاني**: هو الحرية من الخوف، وأضافت تقارير أخرى شقا آخر وهو الحرية في الحياة بكرامة [2]

وقد حاولت اللجنة العالمية حول البيئة والتنمية المنعقدة في دورتها سنة 1987 ,إعطاء تعريف للتنمية المستدامة حينما أكدت على ارتباط هذا المفهوم بكل ما يتصل بحماية البيئة وصولا إلى قمة ريودي جانيرو 1992 والتي كرست رسميا وإعلاميا مفهوم التنمية المستدامة الذي يرتكز على ثلاثة أسس تشمل التطور الاقتصادي ,العدالة الاجتماعية والحفاظ على البيئة. [3]

من هنا أصبح الحديث عن التنمية المستدامة يمر بالضرورة عبر الحديث عن حماية الإنسان و توفير إطار حياتي ايجابي وهذا يكون بالاتجاه نحو تبني تنظيم سياسي عقلاني و عقلنة العمل السياسي من خلال تطبيق مفهوم الحكم الراشد داخل الدولة ورسم سياسات عامة تشمل وجوبا المتغيرات البنيوية لمفهوم التنمية المستدامة والتنمية الديمقراطية .

وتجدر الإشارة إلى أن الأوضاع السائدة في البلدان الواقعة في منطقة الساحل تختلف وتتباين بشكل كبير من دولة إلى أخرى ,فإذا كان البعض منها مازال يعاني أزمة بناء الدولة و خطر الانقسامات الداخلية(مثل مالي والنيجر) وأزمة افتقاد الموارد الضرورية لمواجهة الكوارث الطبيعية , فان ثمة دول تصنف ضمن منطقة الساحل دون آن تعاني مباشرة من هذه الأخطار إلا أنها قد تتأثر حتما بمخلفات تلك الأوضاع .

---

[1] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص27.

[2] عبير بسيوني رضوان، الأمن الإنساني وتطبيقاته في المحافل الدولية، مصر، القاهرة، دار السلام، 2011، ص 27.

[3] سعد الدين العثماني، مرجع سابق.

www.manaraa.com

وفي سياق الجهود المحلية والإقليمية لمواجهة هذه التحديات التي تواجهها منطقة الساحل والقارة الإفريقية أيضا . تم إقرار مبادرة إقليمية نتيجة الدور المحوري الذي لعبته بعض الدول المحورية الجزائر وجنوب أفريقيا والمتمثلة في مبادرة **النيباد**.

ومن أهداف هذه المبادرة الجديدة تحقيق تنمية شاملة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وامنيا و ترتكز على تحقيق الهدف الأول وهو التنمية المستدامة لمواجهة تحديات الفقر والحرمان واللا مساواة ,كما أن هذه المبادرة النابعة من عمق القارة الإفريقية حاولت أن تعالج مشاكل القارة و منطقة الساحل الإفريقي وهو ما من شأنه تحقيق الأمن و التنمية في الساحل الإفريقي .

بالإضافة إلى ذلك، فإن ايجابيات هذه المبادرة تكمن في الربط بين التنمية المستدامة من زاوية اقتصادية واجتماعية إلى جانب ضرورة السعي إلى تجسيد التنمية السياسية المرتبطة بنيويا بالتنمية الديمقراطية من خلال تعزيز أطرها البنائية كبناء دولة القانون والمؤسسات والحكم الراشد واحترام حقوق الإنسان ,وتحقيق ذلك سوف يساهم لا محال في تحقيق الاستقرار والآمن ثم الوصول إلى تأسيس بيئة أمنة للإنسان في القارة وبالتبعية في منطقة الساحل الإفريقي .

الخاتمة:

انطلاقا مما سبق، يمكن اجمال جملة من النتائج على النحو التالي:

- إن استراتيجيات الدول الفاعلة تجاه الأزمة الأمنية في منطقة الساحل ذات الخصوصية الإستراتيجية المرتكزة أساسا على صعوبة مجابهة التهديدات الأمنية اللا تماثلية في المنطقة في ظل الفشل الدولاتي الذي تعرفه دول المنطقة (مالي ونيجر خاصة) يحيل إلى ضرورة تشخيص الأزمة بدقة باعتبارها متعددة الأبعاد وتستهدف أمن الفرد قبل أمن الدولة.

- ينطوي مفهوم التنمية المستدامة على أبعاد ومقاربات مرتبطة بمختلف مجالات الحياة الإنسانية اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وتقنيا وإعلاميا واتصاليا، كما يرتبط أيضا تحقيق التنمية المستدامة بتدخل الدول وإلى جانبها تتدخل فواعل أخرى مثل المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والفرد بصفة عامة .

- يمكن بناء التصور الأمني لحلحلة الأزمة في الساحل، بالاعتماد على مقاربة تنموية شاملة ترتكز على تطبيق منطق الاعتماد المتبادل بين متغيرين أساسيين يتمثلان في الأمن و التنمية و جعلهما متدخلان بينيا في الساحل الأفريقي، من خلال تفعيل عملي و واقعي لمفهوم التنمية المستدامة.

قائمة المراجع

1. عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر، النكتبة العصرية، 2005.

www.manaraa.com

2. ظريف شاكر، **البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية: التحديات والرهانات**، مذكرة لنيل شهادة الماجستي في العلوم السياسية، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، السنة الجامعية 2008-2009.

3. حفيظ صواليلي، الساحل الفاريقي يستقطب أطماع ويرسم استراتيجيات الغرب الأمنية"، **جريدة الخبر الجزائرية**، الأحد 21 مارس 2010، العدد 3600.

4. عزيز طواهر، "فشل الهجوم الفرنسي يؤكد جدوى التدخلات الاجنيبية في الساحل"، http://www.djazairess.com/alahrar/17930

5. بوحنية قوي، " استراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل"، studies.aljazeera.net/.../06/20126310429208904.htm

6. ساحل مخلوف،"الساحل الإفريقي الأزمة المعقدة "، http://manifest.univ- ouargla.dz/index.php/seminaires/archive/facult%C3%A9-de-droit-et-des-sciences-politiques/-

7. سعد الدين العثماني، " منطقة الساحل والصحراء....التحديات والافاق المستقبلية" : http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2014/2/1/

8. عبير بسيوني رضوان، الأمن الإنساني وتطبيقاته في المحافل الدولية، مصر، القاهرة، دار السلام، 2011.

9. Mariane Stone, « Security According to Buzan: a comprehensive security analysis, http://geast.msh-paris.fr/paf/security-for-buzan-mp3.pdf

10. Barry buzan and Ole weaver, Regions and powers: the structure of int relation, UK, Kambridge, University press, 2003, p 45.

11. "Guerre asymétrique et droit international , www.admin.ch/ch/f/ff/2007/5301.pdf.

www.manaraa.com